

٤٢/٣٨ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٧) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة^(٥) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار صوب التنفيذ التام والسريع للإعلان ،

وإذ تلاحظ أن استفتاء بشأن الوضع السياسي قد نُظِم في الإقليم ، وأن المرحلة الأخيرة منه كانت في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإذ تلاحظ ما يتيح صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وتطوير صناعة النقل من إمكانات هائلة لتنويع وتنمية اقتصاد غوام ،

وإذ تضع في اعتبارها أن إحدى العقبات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية في الإقليم هي حالة عدم اليقين التي تكتنف الأراضي التي تحتفظ بها السلطات الاتحادية ،

وإذ تدرك ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم ، وإذ تلاحظ ما يقدمه صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وتطوير صناعة النقل من إمكانات هائلة للتنويع ،

٥ - تؤكد من جديد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل إبقاء شعب ساموا الأمريكية على علم تام بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٦ - تكرر توصيتها بأن يتم ، وفقاً للرغبات التي أعرب عنها شعب ساموا الأمريكية كما ترد في تقرير لجنة الوضع السياسي الثانية ، تعيين رئيس القضاة والقضاة معاونين من قبل الحاكم وبأن تقرر الهيئة التشريعية هذا التعيين وهو إجراء يمكن أن ييسره تزايد عدد المحامين المؤهلين من أهالي ساموا الأمريكية ؛

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ؛

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم وفي إطار خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس التي تغطي الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ ، المساعدة في تعزيز اقتصاد ساموا الأمريكية وتنويعه لما فيه صالح شعب الإقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب الإقليم وجيرانه وبين حكومة الإقليم والمؤسسات الإقليمية من أجل زيادة تعزيز الرفاه الاقتصادي لشعب ساموا الأمريكية ؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع ممثل شعب ساموا الأمريكية المنتخبين انتخاباً حراً ، حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعّالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

(٧) المرجع نفسه ، الفصول الثالث والرابع والسابع عشر .

التنمية الاقتصادية للإقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بصيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وصناعة النقل ؛

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بالتعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١٠ - تحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لتعزيز جهودها لتطوير وتعزيز لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي يكون أكثر من نصف سكان الإقليم ، وتؤكد من جديد أهمية الاضطلاع بمزيد من الجهود في هذا المضمار ؛

١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٤٣/٣٨ - مسألة برمودا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٩) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام^(٨) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تحيط علماً بتنظيم استفتاء حول الوضع السياسي في الإقليم كانت مرحلته الأخيرة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وفي هذا الاستفتاء صوّت ٧٥ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحصول على وضع الكمنولث بالارتباط مع الولايات المتحدة ، وإذ تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها ، في هذا الصدد ، المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان ، تدعو الدولة القائمة بالإدارة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً للرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٥ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتثال للقرارات ذات الصلة بالموضوع ؛

٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٧ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بإزالة القيود التي تحدّ من النمو في

(٩) المرجع نفسه ، الفصول من الثالث إلى الخامس والتاسع عشر .

(٨) المرجع نفسه ، الفصل السابع عشر .